**المحور الثاني: تطور الفكر الاقتصادي**

الاقتصاد السياسي، مثل كل فكر علمی آخر، لا يتصور خيالات، ولا يقوم على أوهام لا وجود لها، وإنما يتبلور حول وقائع ملموسة وحقائق واضحة ومشكلات ملحة فحتى تكون هناك قضية يناقشها علم الاقتصاد، لابد أن تكون هناك مثلا مشكلة ندرة متكررة أو توزيع متحيز، ليتصدى لها الناس، وتتوفر لديهم الإرادة لحلها، حتی بتبلور حولها الفكر الاقتصادی، مجسدا في المذهب الأقتصادي، والنظرية الاقتصادية والسياسة الاقتصادية.

ويؤكد جون كيينيث جالبريث، أن الأفكار الاقتصادية تتبع الظروف التي تعكسها، ففي أوقات الحروب والركود، سواء من أجل الترشيد أو مكافحة الفقر والحرمان، يجد الاقتصاديون أنهم ملزمون بالتفكير، أو بجدون ما يشجعهم على ذلك، أما في الأوقات الطيبة، فيكون هناك اتجاه إلى الاسترخاء والاكتفاء بتأكيد الأفكار السائدة، فإذا لم تكن هناك مشكلات كبرى ملحة، فلن تكون هناك قضايا يتصدى لها أحد.

وقبل البدء في استعراض مختلف مساهمات الفكر الاقتصاد عبر التاريخ لا بد من الاشارة إلى المركزية الأنجلوساكسونية التي تطبع الغالبية العظمى من الأعمال الصادرة في تاريخ الفكر الاقتصادي، إذ يتم تصدير تاريخ الفكر الاقتصادي كما لو كان منتجا غرب أوروبي - أمريكيا بالكامل، فلا مساهمات في شرق أوروبا ولا في روسيا ولا في غيرها من الدول، إلا على سبيل الاستثناء.

**الفصل الأول: الفكر الاقتصادي في وقت مبكر (قبل اندلاع الثورة الصناعية)**

من الصعب اكتشاف أفكار اقتصادية لدى القدماء، فلم يكن واردا أصلا أن يكتب الفلاسفة ورجال الدين في علم الاقتصاد في مجتمع قائم على الزراعة التي يمارسها العبيد وتنتج أساسا للاستهلاك الذاتي، كما لا محل لبحث نظري عن الأجور حيث لا عمل بأجر، أو نظرية للقيمة (أو الثمن) حيث تندر المبادلات وتأخذ في الغالب شكل المقايضة، ولا عن عائد لرأس المال حيث أدوات الإنتاج بدائية ومصنعة محليا. ويمكن بذلك أن نعمم قائلين إن أنماط الإنتاج السابقة على الرأسمالية لم تعرف الظواهر التي نشأ الفكر الاقتصادي لمحاولة تفسيرها: مثل الإنتاج للسوق (أي لمستهلك غير معروف مقدما)، التطور التكنولوجي الحاسم الذي أدى إلى الثورة الصناعية ولا زال في اطراد مستمر، تدبير رأس المال اللازم لشراء الآلات وبناء المصانع، مشكلات توزيع عائد الإنتاج بين العمال الأجراء، ملاك الأرض، أصحاب الأموال النقدية (المقرضين)، والمنظمين (المقترضين).

**المبحث الأول: الفكر الاقتصادي في الحضارات القديمة والعصور الوسطى**

**المطلب الأول: الفكر الاقتصادي في الحضارات القديمة**

في كل من اليونان وروما كانت الزراعة هي النشاط الأساسي، وكانت الأسرة المعيشية هي وحدة الإنتاج، وكان الرقيق هم قوة العمل. وكانت الحياة الفكرية والسياسية والثقافية، وكذلك نسبة جوهرية من المعيشة والإقامة، تتركز في المدن. ولكن المدن القديمة لم تكن مراكز اقتصادية بالمعنى الذي نفهمه اليوم. كانت هناك أسواق، وكان هناك حرفيون معظمهم من الرقيق غير أنه لم يكن هناك نشاط صناعي.

**1) الفكر الاقتصادي في الحضارة اليونانية**

الفكره الاقتصادي الاغريقي باستثناء أفلاطون هو فكر ليبرالي يعبر عن الطبقة الوسطى المثقفة في المجتمع اليوناني، ويمثله أحسن تمثيل الفيلسوف أرسطو (حوالي 384 - حوالي 322 ق.م) الذي اشتهر بكتابان: "السياسة" و"الأخلاق"، الأول هو الأكثر تمثيلا لآرائه ذات الصلة بالاقتصاد، ومنه نستخرج بعض الأفكار:

**دفاع أرسطو عن الملكية الخاصة**

يرى أرسطو أن الملكية الخاصة مؤسسة ضرورية ومتوافقة مع الفطرة الإنسانية وغريزة حب الذات والسعي لتأمين وسائل سعادتها؛ فالملكية الخاصة كما يراها كفوءة اقتصاديا لأنها تنمي الحوافز وتقضي على المنازعات وترسم مسؤوليات الأفراد. وبهذا يكون أرسطو قد خالف معلمه أفلاطون[[1]](#footnote-1) الذي كان يدعو إلى شيوعية الملكية، ويرى أرسطو أن في ذلك مخالف للطبيعة ولا نفع فيه فصرح قائلا: "إن الأشياء التي يملكها الجميع لا تحضى إلا بالقليل من العناية، ذلك أن الناس يوجهون من العناية إلى ما ينفردون بامتلاكه أكثر مما يوجهون إلى ما يشاركهم فيه غيرهم... ".

**موقفه من النقود والفائدة**

يصف أرسطو منشأ النقود بوضوح يدعو إلى الإعجاب وإيجاز محكم بقوله: إن ضرورات الحياة اﻟﻤﺨتلفة لا يتم الحصول عليها بسهولة، ومن ثم وافق الناس على أن يستخدموا في تعاملات بعضهم مع بعض شيئا مفيدا بصورة جوهرية ويسهل استعماله في أغراض الحياة، مثل الحديد والفضة وما شابه. ومن هذا الشيء كانت القيمة تقاس في أول الأمر بالحجم والوزن، ولكن بمرور الوقت وضعوا عليها ختما، لتلافي متاعب الوزن وتحديد القيمة.

أما عن موقفه من الربا فقد جاء في معرض حديثة بشأن التجارة، حيث ميز أرسطو بين نوعين من التبادل، تبادل طبيعي هادف إلى إشباع الحاجات فهذا مطلوب ومحمود، وتبادل غير طبيعي يكون هدفه زيادة الثروة عن طريق مبادلة النقد بالسلع لأجل الحصول على نقد زائد فهذا سلوك لا يراه متسقا مع الطبيعة ولذلك نجد أرسطو يزهد به ويذمه كما فعل أفلاطون من قبل.

ومن ثم فقد أدان أرسطو بقوة الحصول على فائدة ويرى أنها من الوظائف غير الطبيعية للنقود فالنقود مقياس للقيم ووسيط للتبادل والخروج بها لأجل الإقراض الربوي يعد خروجا بها عن وظائفها الطبيعية فيقول: "... النقد لا ينبغي أن يصلح إلا للمعاوضة... والفائدة هي نقد تولد عن نقد، وهذا من بين ضروب الكسب كلها هو الكسب المضاد للطبع". وفي موضع آخر: "إن أسوأ شيء في كسب النقود وأبغضه هو الربا... لأن النقود قصد بها أن تستعمل في التبادل لا أن تزاد عن طريق الفائدة".

**اهتمامه بالقيمة والأسعار**

بما أنه لم تكن توجد أجور في النظام العبودي والفائدة مذمومة، لم يكن ممكنا وجود نظرية للأسعار بأي معنى حديث. ولقد ذم أرسطو الاحتكار أيضا وهو حالة تفرد البائع بعرض السلعة مما يمكنه من المبالغة في رفع السعر واستغلال المشترين.

وقد أولى أرسطو اهتمامه لمشكلة أخرى ذات مغزى أخلاقى وهي: لماذا تكون بعض الأشياء الأكثر نفعا (الخبز والماء مثلا) هي الأشياء الأقل قيمة في السوق، على حين أن بعض الأشياء الأقل نفعا (الذهب والماس) تستحوذ على أعلى سعر؟ وبذلك يعتبر أرسطو أول من ميز بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية، الأولى ذاتية تمثل العلاقة بين المستهلك والسلعة، والثانية موضوعية تمثل علاقة بين الأشياء موضوع التبادل.

بقي أن نشير إلى أن جذور فكرة النظام الطبيعي ترتبط بفكر أرسطو وتفريقه بين انحاف الواقع بما هو كائن وبين الأوضاع الطبيعية التي ينبغي أن تكون لأنها موافقة للفطرة في اعتقاده.

**2) الفكر الاقتصادي في الحضارة الرومانية**

من القرن الخامس قبل الميلاد كانت روما دولة زراعية منظمة على أساس المكانة الاجتماعية وملكية الأرض، وكانت طبقات المجتمع الروماني تتألف من النبلاء مالكي الأرض والعبيد الذين كانوا يتوزعون بين الخدمة المنزلية والإنتاج الحرفي من جهة وبين الإنتاج الزراعي من جهة أخرى. أما الاقتصاد فقد كان اقتصاد زراعيا استعماريا يوفر الجباية والتمويل اللازم للأمبراطورية. وقد اقتضى ذلك وجود نظام للإدارة الاقتصادية والضريبية على نحو متقدم.

لم يشهد للرومان ميل للتأمل والفلسفة كما هو الحال عند اليونان واكتفى حكماؤهم وخطباؤهم بترديد الآراء اليونانية. وهناك إجماع بأن إسهام الرومان في تاريخ الأفكار الاقتصادية كان محدودا للغاية، فلا نكاد نجد إلا ثناءهم على الزراعة واقتراحات كثيرة بشأن أساليب إدارتها: وخاصة تلك المتعلقة بالمزرعة المكتفية ذاتيا. وعلى العموم كان النظام السياسي الروماني نظاما مهابا لا يسمح بالنقد ولا بالعقائد المخالفة أو التجديد الفكري.

غير أنه كان هناك إسهام روماني رئيسي هام، تمثل في **دور القانون الروماني في الاعتراف بالملكية الخاصة**، فرغم كون مؤسسة الملكية الخاصة تسبق التاريخ المسجل بكثير، إلا أن القانون الروماني هو الذي أكد الطبيعة المطلقة للملكية الخاصة باعتبارها حزمة من حقوق الانتفاع والتصرف يستأثر بها المالك بما في ذلك التصرفات القانونية كالبيع والرهن والهبة والتصرفات المادية کالهدم والتدمير. ومنذ ذلك الحين أصبح انتهاك هذه الحقوق من جانب الآخرين أو من جانب الدولة يستوجب عبء التبرير. وقد اقترن مع فكرة الملكية الخاصة فكرة العقد باعتباره تعبيرا عن حرية المبادرة والتصرف. وبذلك نجد جذور المذهب الفردي الحقيقية عند الرومان على نحو واضح.

تواضع إسهامات الرومان في الفكر الاقتصادي بشكل عام لا ينفي ظهور بعض الكتاب أمثال سنيكا الذي انتقد التجارة والنقود والربا واعتبر النقود مجلبة للشرور والآثام، وقد وقف موقفا حازمة من الربا واستطاع أن يضغط على تلميذه (نيرون) وكان في بداية عهده إمبراطورا صالحا فاستصدر قانونا يحرم الربا في الإمبراطورية، لكن المرابين لم يستسلموا لهذا القانون واستطاعوا إيقاع الامبراطور في حبائلهم وعاد الربا فاستشرى في الإمبراطورية بعد أن أصبح نیرون واحدا من أكبر أعلام الطغيان في التاريخ.

وعلى العموم فإن **موقف الرومان من الفائدة** ظل واضحا رغم شيوع التعامل بها، فقد فرق القانون الروماني بين نوعين من السلع: الأولى يمكن فصل منفعتها عن عينها فمثل هذه السلع يمكن المعاوضة على منفعتها مثل تأجير الدار. أما الثانية فلا يمكن فصل منفعتها عن عينها وبالتالي لا يمكن تأجير هذه المنفعة لأن ذلك يعني استهلاك العين، ومثال ذلك رغيف الخبز الذي لا تستوفي منه المنفعة إلا باستهلاكه. وقد اعتقد الرومان أن النقود من النوع الثاني الذي لا يمكن تأجيره وبيع منفعته مقابل فائدة أو ربا.

وباختصار، الفكر الاقتصادي الذي ساد خلال العصر الروماني هو في واقعه ليس إلا امتدادا لأفكار وآراء ارسطو، فقد كان الاهتمام منصبا على الزراعة باعتبارها المصدر الأول للثروة والمهنة الشريفة دون سواها من المهن كالتجارة والصناعة وعمل الأجير أيضا ساد الاعتقاد بعقم النقود وبالتالي كرهوا التعامل بالربا. وإذا كان الاسهام الروماني سطحيا في مجال الاقتصاد، فقد تجلت براعة الرومان برغم ذلك في تعريف مؤسسة الملكية الخاصة وإعطائها البعد الذي لاقى قبولا، أكثر من أي مفهوم آخر، طيلة قرون لاحقة لزمانهم.

**المطلب الثاني: الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى**

يقصد بالعصور الوسطى الفترة ما بين سقوط الامبراطورية الرومانية الغربية على يد القبائل الجرمانية في القرن الخامس الميلادي وحتى فتح المسلمين للقسطنطينية في القرن 15، وتسمى العصور الوسطى لأنها تعتبر حسب المؤرخين فترة بين الحضارات القديمة (الرومانية واليونانية) والعصر الحديث. وقد كانت تعرف هذه الفترة ايضا بعصور الظلام لما غلب على اوروبا في هذه الفترة من ركود فكري، وهذا لا يصح إلا بالنسبة لأوربا لأن انحطاط أوربا قابله ازدهار الدولة الإسلامية. وسيقتصر الحديث بالنسبة للعصور الوسطى والحديثة على الفكر الاقتصادي في اوروبا وسنتناول الحديث عن الفكر الاقتصادي الاسلامي في فصل لاحق.

**1) الفكر الاقتصادي الأوروبي في العصور الوسطى (الفكر المدرسي)**

ومن أبرز أحداث هذه الحقبة في تاريخ أوربا والمشرق الاسلامي قيام الحروب الصليبية. وهي حملات عسكرية استيطانية متوالية ابتدأت في القرن العاشر الميلادي، وكان هدفها المعلن هو تحرير قبر السيد المسيح (عليه السلام) من أيدي الوثنيين على حد زعم الكنيسة التي استطاعت أن تستنهض ملوك أوربا ودهماءها لغزو المشرق الاسلامي. غير أن الهدف الحقيقي كان المطامع في ممالك الشرق الغنية التي قطع عليهم المسلمون طريق الشرق الأقصى الموصلة إليها، ووضع حد لسيطرة المسلمين على البحر المتوسط التي قطعت عليهم امدادات الغلال التي كانت تتدفق من شمال أفريقيا.

النظام الاقتصادي الذي كان سائدا في العصور الوسطى بأوربا هو الإقطاع ويتكون التركيب الاجتماعي لمجتمع الإقطاع من النبلاء مالكي الأرض ومن الأقنان العاملين فيها ومن رجال الدين الذين كانوا يمثلون السلطة الروحية في نواحي الإقطاعيات وعلى قمة الهرم الاقطاعي تتربع الكنيسة أكبر مالك للأرض والمحتكر الوحيد للفكر في المجتمع الإقطاعي.

سمي الفكر الاقتصادي الذي هيمن في هذه الحقبة بالفكر المدرسي، والمدرسيون هم رجال دين درسوا علوم زمانهم كالفلسفة والقانون والأخلاق وغيرها من العلوم من منظور ديني كنسي وانصرفوا إلى تدريسها في هذا الإطار، فقد ظلت الكنيسة على امتداد القرون الوسطى تحتكر شرح وتفسير كل العلوم وتحتكر صياغة منظومة القيم. ولقد استمد المدرسيون فكرهم من مصادر متباينة أبرزها: الانجيل وفلسفة أرسطو، والقانون الروماني، والأعراف الجرمانية. كما تأثروا كثيرا بمعطيات الواقع الإقطاعي القائم والتحدي الإسلامي في الشرق، وقد سعوا إلى التوفيق بين هذه العناصر المختلفة.

ولعل القديس توما الأكويني T. Aquinas (1225- 1274م) هو خير من يمثل الفكر المدرسي. ففي كتابه "الخلاصة اللاهوتية" المعبر عن المثالية المسيحية يعرض توما الأكويني لبعض المسائل الاقتصادية من منظور قيمي تماما كما كان يفعل الفلاسفة، فالكتاب ليس فيه تحلیل اقتصادي وإنما ينحو فيه منحى توجيهيا ارشاديا نحو ما يعتقده "عادل" و"خیر" من وجوه السلوك الاقتصادي فهو إذا ذو طبيعة معيارية ويمكن تصنيفه ضمن المذهب الاقتصادي لا النظرية[[2]](#footnote-2)، أما أبرز ما ورد فيه من الأفكار ذات الصلة بالحياة الاقتصادية فهي:

**الموقف من التركيب الاجتماعي والملكية:**

من المعلوم أن مبادئ المسيحية تؤكد وحدة أصل البشر وتؤكد المساواة الإنسانية، إلا أن روح المسيحية لم تعمر في المجتمع طويلا فبتأثير ضغط الواقع الإقطاعي القائم على أساس نظام القنانة تبخرت نزعة المسيحية الأصلية نحو المساواة ونحو تمجيد العمل اليدوي وساد الاعتقاد بأن النظام الطبقي السائد هو الوضع الطبيعي للتنظيم الاجتماعي وأن المساواة التي بشرت بها المسيحية هي مساواة الحياة الآخرة وأن المساواة في الحياة الدنيا أمر مستحيل.

وفي معرض حديثه عن السرقة تعرض توما الاكويني للملكية الخاصة ومن ذات المنظار المعياري الذي يحاول رسم الحدود بين العدل والظلم. واتساقا مع النظرة المسيحية يؤكد على الوظيفة الاجتماعية للملكية فالثروة ينبغي أن تخدم المجموع ولا ينبغي أن تكون موضوعا للحقوق الفردية المطلقة.

**الموقف من التجارة والأسعار والمداخيل (الربح والأجر)**

ظل موقف المدرسيين من التجارة حذرا كما كان عليه الحال عند اليونان. ولم تكن إدانة الأكويني للتجارة شاملة: هناك نوعان من التبادل: أحدهما يمكن أن يسمى تبادلا طبيعيا وضروريا وبواسطته تتم مبادلة شيء بآخر، أو مبادلة أشياء مقابل نقود، لتلبية احتياجات الحياة. النوع الآخر هو مبادلة نقود مقابل نقود، أو أشياء مقابل نقود، لا لتلبية احتياجات الحياة، وإنما لتحقيق كسب والنوع الأول من التبادل جدير بالثناء لأنه يخدم احتياجات طبيعية، ولكن النوع الثاني مدان ومرفوض.

وفي معرض حديثه عن جشع التجار ولزوم حماية الناس من المحتكرين أشار الأكويني إلى "السعر العادل" وإلى "الربح العادل" وهي مفاهیم نسبية لم يتعرض لها بتحليل اقتصادي جاد واكتفى بالإشارة إلى أن سعر البيع لا شك يكون أكبر من سعر الشراء، وهذا الفرق يجد تبريره على أنه مكافأة لأعباء نقل وخزن السلعة ومخاطرة تسويقها. لكن هذه الزيادة عن سعر الشراء يجب أن تكون عادلة حتى يكون الربح مقبولا وإلا يتحول السعر إلى وسيلة تربح غير عادلة منافية للأخلاق. لكن الاكويني لم يتعرض لأي تحديد موضوعي للسعر والربح وهكذا ظل الموقف عامة موكولا إلى العرف. وبنفس الطريقة السابقة تحدث الاكويني عن الأجر باعتباره مكافأة للعمل وأكد وجوب عدالة الأجر لكنه لم يقدم أي تحديد موضوعي لمستوى الأجر العادل.

**موقفه من الفائدة**

أكد القديس توما بقوة الحظر على أخذ الفائدة، وعرض عددا من المبررات التي تعلل حرمة الفائدة وهي:

- أن الفائدة ثمن الانتظار المقرض على المقترض أي هي ثمن للوقت. ويری الأكويني أن الوقت ملك لله وبالتالي لا يسوغ للمقرض أن يأخذ ثمنا للوقت الذي لا يملكه.

- إن النقود عقيمة ولا تلد نقودا لأن ذلك ليس من وظائفها الطبيعية. وهو في وذلك يوظف حجة أرسطو لتدعيم موقفه من الربا.

- أن النقود من السلع التي لا تستوفي منفعتها إلا باستهلاك أصلها وبالتالي لا يمكن تأجير منفعتها مقابل فائدة فهي ليست مثل الدار الذي يمكن استبقاء عينها للمالك وتأجير منفعتها للغير، وهنا يستعين بتعليل الرومان لتحريم الفائدة.

وانطلاقا من المبادئ المسيحية دان الاكويني الربا أو الاقراض بفائدة واستطاعت الكنيسة أن تعمم تحريم الربا على الرعايا بعد أن التزمت بتحريمه على رجال الدين بدءا من القرن 12.

**2) الفكر الاقتصادي الإسلامي في العصور الوسطى**

سوف نؤجل الحديث عن هذا العنصر إلى المحور الأخير المخصص لدراسة الاقتصاد الاسلامي.

**المبحث الثاني: الفكر الاقتصادي من نهاية العصور الوسطى إلى غاية ولادة المذهب الحر**

عرفت الحقبة التي تلت نهاية العصور الوسطى ولادة الاقتصاد السياسي على يد التجاريين، وساد في هذه الفترة فكر اقتصادي يسعى إلى الارشاد والتوجيه للأمير، لكنه بعد مدة (أكثر من قرنين) من الاقتصاد المسير وتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، جاءت بواكر الفكر الاقتصادي الحر بداية بالطبيعيين ثم آدم سميث رائد المدرسة التقليدية.

**المطلب الأول: المدرسة التجارية (الميركانتيلية)**

1) **ظروف نشأة المدرسة التجارية والفلسفة الاقتصادية التي ترتكز عليها**

ظهر ما سمّي بمذهب التجاريين (المركانتيلية) من نهاية القرون الوسطى إلى انتصار مبدأ عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ويمكن تحديد هذه المرحلة بالفترة (من 1500 إلى 1776)، علماً أن تحديد هذه الفترة يختلف باختلاف البلدان والمناطق. وتزامن ظهور هذا المذهب مع نشوء الدول القومية في أوربا الغربية، واتجاه الدول الأكثر قوة نحو الأطماع الاستعمارية.

تمثل المرحلة الماركنتيلية بداية التحول من الريف إلى المدينة ومن الإقطاع الزراعي إلى التوسع التجاري، توارى دور رجال الدين في معالجة المسائل الإقتصادية ليحل محله التجار والسياسيين وكبار الموظفين، اللذين صاغوا الأفكار والسياسات الإقتصادية لتلك الفترة، وبالطبع اختلفت نظرة التجار إلى الثروة والتي كانت في نظرهم تمثل الذهب والفضة على خلاف نظرة الإقطاع للثروة باعتبارها الأرض والناتج الزراعي. كان الثراء والسعي إليه مذموماً ومحل إدانة دينية واجتماعية، ولكن أصبح في تلك الفترة أمرا مشروعاً، وصاحب تلك النظرة ظهور التاجر لأول مرة بمظهر مقبول بالمجتمع (بداية ظهور البرجوازية) وان كان التفوق الإجتماعي ظل مقصورا على الطبقات صاحبة الأرض وورثة كبار الإقطاعيين. أما الربا الذي ظل محل إدانة بالعصور السابقة فقد فرضه الواقع التجاري الجديد بما يستلزمه من التوسع في عمليات الإقراض، والذي تم حسمه بسماح البابا "ليون العاشر" (1457 - 1521 م) به لأغراض التجارة طالما كان التعامل به من خلال هيئات معينة (بنوك التسليف)، وأصبح تمويل العمليات التجارية بأموال مقترضة بفائدة عملا مشروعاً، بعد أن كان عملاً محرماً.

ولقد ساد الاتفاق بين التجاريين على أن السياسة الاقتصادية العامة هي زيادة الثروة الاقتصادية للدولة، وكانوا يعتقدون أن وفرة المعادن الثمينة في الدولة دليل على قدرتها وقوتها، وأن تلك الزيادة لا تتحقق إلا على حساب الدول الأخرى لأنّ كمية المعادن الثمينة التي تدور في دولة ما محدودة، ولذا لا يمكن زيادة النقود في تلك الدولة إلا بأخذ الكمية نفسها من دول مجاورة. ولكن التجاريين اختلفوا في السياسات الفرعية التي يجب أن تتبع من أجل تحقيقها باختلاف طبيعة وظروف كل دولة.

ففي إسبانيا ظهر المذهب التجاري المعدني (Bullionisme) والذي يمثل جوهر الفكر التجاري من حيث تبني سياسة التجارة الخارجية وفرض القيود السياسية المعززة لتدفق النقود المسكوكة من الذهب والفضة داخل الدولة ومنع تسربها، إلا أنه لم يتضمن نظرية إنتاجية واضحة المعالم وإنما ركز على سياسات منع خروج النقود المسكوكة والسبائك وفرض الحماية الجمركية للحد من الاستيراد، وألزم البواخر التي تحمل البضائع المصدرة تسليم الدولة قيمتها بالذهب والفضة مقابل السندات القابلة للدفع لحاملها، ومنع التجار الأجانب الذين يبيعون سلعهم داخل إسبانيا من إخراج الذهب والفضة وألزمهم شراء سلع إسبانية مقابلها.

وقد اتخذت الماركنتيلية بفرنسا اتجاها صناعياً (Industrialisme) على غرار الماركنتيلية الإنجليزية، حيث اعتبرت أن ثراء الدولة يتحقق من خلال تشجيع الصناعات المحلية لزيادة حجم الصادرات لأن المنتجات الصناعية أقدر على تحقيق التوسع في التبادل الدولي من المنتجات الزراعية، ومن أبرز مفكري الماركنتيلية الفرنسية وزير المالية كولبير (Colbert) الذي اتبع سياسة تصنيعية ووضع قواعد لتنظيم الإنتاج تضمن تحسين جودته وزيادة قدرته على المنافسة، حيث منح المساعدات والإعفاءات الضريبية للمصانع، وفرض أسعار متدنية على المواد الغذائية ومنع تصديرها لتوفير يد عاملة رخيصة، وفرض الحماية الجمركية لمصلحة الإنتاج الوطني، بالإضافة إلى إعفاء المواد الأولية اللازمة للصناعة الوطنية من الضرائب، كما عمل على توسيع الأسطول وتأسيس شركات تجارية كبيرة لتصريف المنتجات الصناعية في الخارج.

مما لا شك فيه أن المذهب التجاري أخطأ في تحديد مفهوم الثروة فالثروة ليست هي الذهب والفضة إنما هي المقدرة الإنتاجية التي تمد المجتمع بوسائل إشباع حاجاته. كما نتج عن تبني استراتيجية تراكم الثروة من الذهب والفضة داخل الدول الأوروبية والعمل على منع تسربها لفترات طويلة زيادة المعروض من الذهب والفضة داخل تلك الدول مقابل السلع والخدمات وهو ما أدى بدوره إلى ظاهرة التضخم الذي أفقد منتجات الدول التي تعتمد تلك السياسات قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، كما حصل بالنسبة لاسبانيا ولم تفلح كل التشريعات الاقتصادية في الحد من هروب الذهب بعد حصول التضخم.

كما أن إجراءات إنجاح السياسة التجارية الساعية إلى الميزان الفائض كانت على حساب الغير بل حتى على حساب المواطنين من المزارعين والعمال، فخفض أسعار المنتجات الزراعية لتخفيض تكاليف الإنتاج أسهم في إفقار جمهور الفلاحين وبالمثل أضر خفض الأجور بالعمال، كما لا يخفى أن تطبيق جميع البلدان لتلك السياسات أمر مستحيل لأن الفائض في بلد لا بد أن يقابله عجز في بلد أو بلدان أخرى.

**2) مساهمات رائدة بشأن الفائدة كمتغير توزيعي وأهمية الميزان الراجح**

ومع كل ما تقدم فإن السياسات التجارية قد دعمت الكيانات السياسية الناشئة وساهمت في تسريع التراكم الرأسمالي. وتجدر الإشارة أن بعض افكار التجاريين قد وجدت لها بعثا فيما بعد خاصة فيما يتعلق بالعلاقة بين وفرة النقود وسعر الفائدة، ودعوتهم لتخفيض سعر الفائدة من أجل تشجيع التجارة والاستثمار وهو ما أكدت عليه المدرسة الكينزية لاحقا. ويروي كينز أن المركنتيليين كرواد أوائل للفكر الاقتصادي توصلوا إلى مواقف متسمة بالحكمة المفيدة في الممارسة العملية دون أن يكونوا مدركين بشكل كبير للأسس النظرية الكامنة وراءها.

شددوا على أن سعر الفائدة العالي بإفراط هو العائق الأساسي أمام نمو الثروة، وعند سعيهم إلى اكتشاف أسباب موضوعية لارتفاع سعر الفائدة، وجدوا هذه الأسباب في الكمية الكلية للنقود[[3]](#footnote-3). وقادتهم رغبتهم في تقليل سعر الفائدة إلى انشغالهم بزيادة كمية النقود. فالنقود كانت تعتبر بالنسبة لهم أحد عناصر الإنتاج کالأرض بالضبط (الفرق هو أن النقود ثروة اصطناعية بينما الأرض ثروة طبيعية)، وتعتبر الفائدة على رأس المال هي ما يدفع مقابل إيجار النقود فيما يشبه الريع الذي يدفع مقابل إيجار الأرض. وهذا يعني أن سعر الفائدة الذي هو مقابل إيجار النقود (الدخل من النقود) يعتمد بشدة على وفرة أو ندرة النقود.

ولقد كان المركنتيليون في بدايات عشرينيات القرن 17 في انجلترا متفقين تماما حول هذه النقطة، فقد قال جيرارد مالینز Gerard Malynes، إن "وفرة النقود تقلل الربا"، نفس القناعة عند خصمه إدوارد میسلدن Edward Misselden، الذي يرى بأن "علاج الربا قد يكون وفرة النقود". لم تكن هذه الطريقة في التفكير مقصورة على إنجلترا فقط. فعلى سبيل المثال، اشتكى التجار ورجال الدولة الفرنسيون بعد ذلك بعدة سنوات (1701 و1706) من سيادة ندرة النقود باعتبارها سبب ارتفاع أسعار الفائدة، وكانوا تواقين لتقليل سعر الربا عن طريق زيادة تداول النقود.

كان موقف المركنتيليين الأكثر تبصرا هو ادراكهم بأن **سعر الفائدة متغير توزيعي يوثر على الحافز على الاستثمار**، وهو ما يعبر عنه لوك Locke بقوله أن: "الفائدة العالية تضعف التجارة، فارتفاع مكسب الفائدة أعلى من ربح التجارة يجعل التجار الأغنياء يوجهون أموالهم للحصول على الفائدة والتجار الصغار يفلسون". لقد كان المركانتيليون واعين تماما بأن المدخرات الفردية يمكن أن تمتصها الاستثمارات (عندما يستثمرها أو يتاجر بها أصحابها) أو الديون (عندما يقرضوها للغير)، وبالتالي كانوا يفضلون سعر الفائدة المنخفض على اعتبار أنه يزيد من فرصة أن تجد المدخرات منفذا لها في صورة استثمار جديد بدلا من ديون.

وعلى الرغم من عواقب السعي المفرط لتكديس الذهب والفضة من خلال سياسة الميزان التجاري الفائض الذي كان السبب في ارتفاع الأسعار في القرن السادس عشر والتي بدأت في اسبانيا ثم انتقلت إلى كافة الدول الأوروبية، وهو ما قاد "جان بودان" 1530 - 1596 م (Jean Bodin) إلى تقديم "نظرية كمية في النقود" والتي فسر من خلالها أن زيادة الأسعار يعزى لسياسة تراكم الذهب والفضة ودخول الذهب إلى أوروبا بكميات كبيرة. كان المركنتيليون واعين بأن سياستهم التجارية التي تدعو إلى الميزان الراجح من شأنها أن "تضرب عصفورين بحجر واحد"، فمن ناحية تتخلص البلاد من فائض غير مرغوب فيه من السلع استقر الرأي بأنه سبب رئيسي للبطالة[[4]](#footnote-4)، بينما يزداد المخزون الكلي من النقود في البلاد من ناحية أخرى، مما يؤدى إلى انخفاض سعر الفائدة بما له من مزايا.

وعلى العموم يمكن القول أن المذهب التجاري كان متشائما لأنه آمن بمحدودية الثروة، وكان ساذجا أيضا إذ أنه ربطها بالذهب والفضة، وكان عدوانيا لأنه لم يتوان عن اعتماد أي وسيلة في تحصيلها ولو كانت بالاستعمار وإفقار الجار وقهر المزارعين. لكن المذهب التجاري استطاع في المقابل أن ينمي الصناعة والتجارة وأن يفعل دور النقد في الحياة الاقتصادية بل إنه قدم مساهمات رائدة فيما يتعلق بدور سعر الفائدة كمتغير توزيعي في وأهمية الميزان الراجح في تقليص البطالة.

**المطلب الثاني: المدرسة الطبيعية (الفيزيوقراطية)**

**1) ظروف نشأة فكر الطبيعيين وفلسفتهم الاقتصادية**

على خلاف الماركنتيلية التي صاغ أفكارها التجار والسياسيين فإن أفكار المذهب الطبيعي (الفيزيوقراطي) صاغها مجموعة من العلماء والملاك الزر اعيين بفرنسا، كان على رأسهم الطبيب الفرنسي فرانسوا كيني (طبيب الملك لويس 15)، واستمرت هيمنة تلك الأفكار الإقتصادية بفرنسا حتى قيام الثورة الفرنسية عام 1789م.

ولقد تظافرت جملة **ظروف مهدت لظهور مدرسة الطبيعيين** في فرنسا وكان أبرزها:

أ) حروب لويس 14 ولويس 15 التي أنهكت فرنسا عامة والقطاع الزراعي الفرنسي بشكل خاص إذ تحملت الزراعة الفرنسية الجزء الأعظم من عبء تمويل هذه الحروب. فتراكمت الأعباء على الفلاح الفرنسي بشكل ضرائب وجباية متنوعة التزم بها إزاء الدولة وملاك الأرض ورجال الدين أيضا.

ب) زيادة على ما تقدم كانت سياسة (كولبير) قد خنقت الزراعة بتخفيض أسعار القمح والمنتجات الزراعية بهدف خفض تكاليف المعيشة ومن ثم خفض تكلفة الإنتاج الصناعي وبذلك أسهمت في إفقار الفلاح الفرنسي وجرد الريف من كل فائض يمكن أن يحسن من وضع أبنائه.

أهم ما يميز فكر الطبيعيين هو التجانس الكبير في الانتاج الفكري لأعلام هذه المدرسة، ويرجع ذلك إلى أمرين: أولهما وحدة الظروف والأوضاع الاقتصادية التي عاشها هؤلاء الأعلام وما يجمعهم من إحساس بمعاناة الريف الفرنسي وميلهم إلى الانتصاف للزراعة من إجراءات كولبير الخانقة. وثانيهما محدودية الفترة الزمنية التي ظهرت فيها كتاباتهم في منتصف القرن الثامن عشر (1709-1778).

**الفلسفة الاقتصادية للطبيعيين (النظام الطبيعي)**

إزاء تدخل الدولة الثقيل في الحياة الاقتصادية على عهد التجاريين انبری الفيزيوقراط لتمجيد الحرية الاقتصادية وإطلاق المبادرة الخاصة. وقد آمن الطبيعيون بأن الظواهر الاقتصادية بنفس منطق الظواهر الطبيعية تخضع لقوانين حتمية ثابتة يمكن ملاحظتها. وأن ترك العنان لهذا "النظام الطبيعي" سوف يكفل رخاء الإنسان وسعادته، أما مخالفة هذه القوانين أو تعطيلها بتدخل الدولة سوف يضر بالمجتمع. أي أن تدخل الدولة في الإقتصاد من شأنه أن يفسد النظام الإقتصادي الطبيعي أو يعرقل حركته، ولذلك على الدولة ألا تتدخل في الإقتصاد إلا بأقل درجة ممكنة وأن يقتصر دورها على الحماية (صيانة الأمن في الداخل والدفاع ضد العدوان الخارجي)، والتأكيد على مبدأ الحرية الإقتصادية والملكية الفردية باعتبارها المؤسسة التي تفجر الطاقات الفردية، بالإضافة إلى سن السياسات التي من شأنها وضع النظام الطبيعي حيز التطبيق. وبمجرد أن يترك الأفراد أحرارا وبمجرد أن تكف الدولة عن التدخل في الحياة الاقتصادية ستقود المبادرة الفردية والمنافسة بين الأفراد لتحقيق مصالحهم الخاصة، ستقود لتحقيق الخير للمجتمع كله.

وبذلك يكون الفيزيوقراط قد أرسوا قواعد المذهب الحر على نحو وطيد متذرعين لذلك بفكرة "النظام الطبيعي"، وإليهم يعود الشعار الذي صار علما على فلسفة الحرية: "دعه يعمل، اتركه يمر" (laiser faire laiser passer) ففي هذا الشعار هاجم الطبيعون نظام الطوائف الذي يحد من الحراك المهني كما هاجموا الحواجز الجمركية التي تحد من حركة السلع وبالذات المنتجات الزراعية وهاجموا التدخل الحكومي في تسعيرها.

**2) مساهمات الطبيعيين في الفكر الاقتصادي**

**الموقف من الإدخار والأجور**

عرف للفيزيوقراط موقفهم السلبي من الإدخار وموقفهم الإيجابي من الأجور لأن ذلك يعضد الطلب وبالتالي يرفع مستوى الدخل. حيث اعتبروا الادخار عنصر تسرب في دورة الدخل وهو يعني أن الناتج للدورة اللاحقة سوف ينقص بمقدار مساو للمبلغ المدخر أي أن الإدخار يتسبب في ميول انكماشية في الناتج، وهي فكرة تتبناها النظرية الاقتصادية المعاصرة. كما أن انخفاض الأجور عنصر منقص للطلب على المنتجات الغذائية لذا دعوا إلى زيادة الأجور بهدف رفع أسعار المنتجات الزراعية.

**موقفهم من القطاعات الاقتصادية ومن الضريبة**

في 1750 وضع کيني كتابه (الجدول الاقتصادي: حكومة الطبيعة) وفيه أكد أن الزراعة هي القطاع الوحيد المنتج للقيم الجديدة أما القطاعات الأخرى فهي قطاعات ناقلة لهذه القيم (التجارة) أو محولة لها (الصناعة)، فالطبيعة وحدها تخلق القيم الجديدة حتى مع رقاد الإنسان، وأن هذه القيم التي تتولد في القطاع الزراعي من طرف الطبقة المنتجة (طبقة الفلاحين) تدور في القطاعات الاقتصادية الأخرى دوران الدم في جسم الإنسان ثم تعود إلى القطاع الزراعي من جديد بعد أن تغذي طبقات المجتمع الأخرى (طبقة الملاك العقاريين وطبقة الحرفيين وهما طبقتان عقيمتان)[[5]](#footnote-5).

أما بصدد الضريبة: فقد آمن الطبيعيون بوحدة الضريبة على القطاع الزراعي لأنها أسهل إدارة وأكثر منطقية لأن من يدفع الضريبة من الطبقات العقيمة يرحلها إلى الطبقة المنتجة، لذا يكون من الأولى الاقتصار على ضريبة موحدة تفرض مباشرة على الناتج الصافي.

يسجل للفيزيوقراط أنهم سعوا بجدية لتحرير النشاط الاقتصادي من السياسات التحكمية التي اثقلته على عهد التجاريين. بالإضافة إلى رفضهم فكر الماركنتيليين باعتبار الثروة هي الذهب والفضة، وأن المنفعة ليست في المعدن النفيس نفسه وإنما في المنافع التي يمكن الحصول عليها من خلال الإنتاج المادي. ومع ذلك يؤخذ على الفيزيوقراط ما يلي:

أ) ايمانهم بمطلقية القوانين الاقتصادية بينما خالفهم في هذه القناعة كل من التاريخيون والاشتراكيون الذين أوضحوا أن القوانين الاقتصادية هي قوانين نسبية وتاريخية.

ب) تفاؤلهم الزائد بصدد قدرة الزراعة اللامحدودة على خلق القيم الجديدة وخفي عنهم أن الزراعة تخضع لقانون الغلة المتناقصة وبالتالي فلا مبرر للاعتقاد بعدم محدودية إسهامها في الناتج.

ج) تركيز الفيزيوقراط على الزراعة يفضي إلى إهمال الصناعة. حيث توصلوا من خلال نظرية الريع الصافي إلى اعتبار أن الأرض فقط هي القادرة على الإنتاج وخلق الريع الصافي أما الصناعة فليست إنتاجاً وانما تحويل لصورة المنتج، وهو ما استدركه عليهم المفكرين الإقتصاديين اللاحقين، باعتبار أن الزراعة شأنها شأن الصناعة تقوم على تحويل مواد من الطبيعة من صورة لأخرى، كما أن القياس كان يقتضي منهم معاملة الصناعات الاستخراجية معاملة الزراعة. وهو ما دفع بالبعض إلى التشكيك في دفاعهم عن الأرض وتأويل ذلك إلى محاولة الفيزيوقراط تبرير الريع الذي يحصل عليه ملاك العقار دون عمل من جانبهم وإضفاء المشروعية عليه خاصة وأن العديد من رواد تلك المدرسة كانوا من الملاك العقاريين.

1. كان أفلاطون ينادي بإلغاء الملكية الفردية بالنسبة لطبقة الحكام والمحاربين حتى لا يكون هناك ما يشغلهم عن أمور الحرب والسياسة. [↑](#footnote-ref-1)
2. وعلى العموم يمكن القول أن فكر الأكويني يمثل المثالية المسيحية المثقلة بمعطيات الواقع الاقطاعي بكل خروقاته للرسالة الأصلية. [↑](#footnote-ref-2)
3. بل يعترف كينز أنهم كانوا أيضا – أسبق منه - مدركين لمدى اعتماد سعر الفائدة على تفضيل السيولة ومقدار النقود. [↑](#footnote-ref-3)
4. ناهيك عن كون الواردات هي من أهم أسباب البطالة لأن كساد المنتجات المحلية بسبب منافسة نظيرتها الأجنبية سوف يخرج شريحة عامة من المواطنين من سوق العمل، فالواردات هي بمثابة خلق لمناصب شغل للأجانب في البلد وليس للمواطنين، ويزداد الأمر سوء كلما كان هناك عجز في الميزان التجاري (الواردات أكبر من الصادرات). ولذلك ليس من المستغرب أن نلاحظ "ميركانتيلية جديدة" تنتهجها عدة بلدان في عصرنا الحاضر. [↑](#footnote-ref-4)
5. وقد استعان کناي بالمثال العددي الآتي لشرح جدوله الاقتصادي: لو أن طبقة الفلاحين (الطبقة المنتجة) أحرزت ناتجا قيمته خمسة مليارات من الفرنكات فإنها: ستحتفظ لنفهسا بمليارين لاستهلاكها ولتجهيز مستلزمات الإنتاج وتسميد الأرض. وتدفع مليارين إلى طبقة الملاك العقاريين بدلا لإيجار الأرض. وتدفع المليار الخامس إلى طبقة الصناع وذوي الحرف (وهي طبقة تقدم خدمات نافعة لكنها لا تنتج قيما جديدة) ثمنا للسلع المصنوعة التي تلزمها. إن طبقة ملاك الأرض ستشتري بأحد المليارين منتجات غذائية من طبقة الفلاحين وتنفق المليار الآخر على السلع التي تشتريها من طبقة الصناع والتجار. أما طبقة الصناع وذوي الحرف التي تراكم لها ملیاران فإنها تعود فتنفق أحدهما لشراء المنتجات الغذائية والثاني لشراء المواد الأولية وكلاهما يذهبان إلى الطبقة المنتجة وهكذا تعود المليارات الثلاثة التي خرجت من القطاع الزراعي تعود إليه بعد أن غذت طبقات المجتمع الأخرى. [↑](#footnote-ref-5)